

وذكر باعتبار التساب المضاف التكرير من المضاف اليه كقوله
انا رة العقل مكسوف بطوع هوى وعقل عاص الهوى يزداد توتيرا
اذا صلتها طارة لا تلتبس بغيرها والمخاص
ان يحكم بجناسه فم من ذكر حيث اصابوا جناسه فاذا غابوا
وامكن ورودهم ما فلا يحكم بجناسه ما اصابوه مع بقاء
الحكم بتنجيس العم ونحوه لانا لا نجس بالشك وفي ذلك عمل بالاية
فسرع لو اكلت الهرة المحمودة او خبزتم ثم غابت وانت
فلا بد من اماكن ولو غيرهما في ما مختلط بتراب كما قيل من
الزيادة ولا يشترط غيبته سبع مرات لانها في الغيبة
الواحدة ربما تلغ سبع لغات طفل تقايا قال في المنار
من باب باع واستقابلد ونقيا تكلف التي اه ومثله في التقا
والمصباح وليس في واحد من الثلاثة تقايا بهذا اللفظ الذي
ذكره الناظم ثم شخص قبله وفيه اوجه قد ارضعت حال
كونها مقبله عليه اوصابه بخلاف الهرة لفته في اصاب
بريقه او ثوبه فالهفون كل فخذ من عيبه بفتح العين
المهله اي صدره الجامع لهذه النفايس كالعيبه الجامعة
للثياب قال في الصحاح العيبه ما يجعل فيه الثياب
وفي الحديث

اذا صلتها طارة لا تلتبس

طفل تقايا ثم شخص قبله
او اوجه قد ارضعت قبله
او اوصابه بفتح او ثوبه
فالهفون كل فخذ من عيبه

وفي الحديث الانصار كيتى وعيبتي والجمع عيب مثل بدره
وبدر وعيابه وعيبات اه ومن يصلح لا يجوز الحمل له للطفل
اي لا يجوز حمله الطفل حال كونه ملتبسا بالتنجيس واما
حملة **صلى الله عليه** وامامة في الصلاة فحذوا
عنه بما علله اي علل به ثقلا لجمع لفته بمعنى كوثن
وهو بان حمل المصطفى صلى الله عليه وامامة بالصرف الورن
مفعول حمل وه بنت بنته زينب من ابى العاص في الصلاة
كان من بعد غسلها ولا ثوبا لها وقد كفى هذا الاعتقال والجواب
عن ذلك لان وقائع الاحوال الفعلية اذ ان طرق اليها الاحتمال
كساعاتها ثوب الاجمال وسقطتها الاستدلال وقيل
عدم بطلان الصلاة بذلك خاص به **صلى الله عليه** وم
وما قاله الشيخ جازى ابن العماد له قد ردوا اي قد ردوه ثم
بين ما قاله بقوله من الجواز اي جواز حمل ثياب الاطفال
في الصلاة حيث قال ك ه ه ه
ثوب الصبي وحمل المصطفى ه امامة حجة في ذالامته
وقولهم تجتبت بالما وقد غسنته اثوابها ساقط برحمي بومشه
وضمفة قد عدوا اي تعدوه ضعيفا وتسوية بفتح الفاء

ومن يصلح لا يجوز الحمل له
للطفل بالتنجيس خذ ما علله
ثقا بان حمل المصطفى
امامة من بعد غسل قد كسى
ما قاله الشيخ له قد ردوا
من الجواز وضعفه قد عدوا